الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

لجنة حقوق الإنسان تابعت موضوع المفقودين والمخفيين قسراً

الإثنين 10 كانون الأول 2018

عقدت لجنة حقوق الإنسان جلسة عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع فيه 2018/12/10 برئاسة رئيس اللجنة النائب ميشال موسى وحضور النواب السادة: حكمت ديب، إبراهيم الموسوي، نواف الموسوي وشامل روكز.

كما حضر الجلسة:

- النائب السابق غسان مخيبر.
- عن وزارة العدل القاضيان أيمن أحمد وأنجيلا داغر.
- عن المديرية العامة للأمن العام الرائد فادي السكاف.
- عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الرائد هاني كلاسي.
- عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان السيدة وداد حلواني.
- عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية القاضية أرليت جريصاتي.

وقد تابعت اللجنة موضوع المفقودين والمخفيين قسراً.

اثر الجلسة، قال النائب ميشال موسى:

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السبعين للشرعة العالمية لحقوق الإنسان، أحببنا ان نعقد اجتماعاً اذ اننا في الأسبوع الماضي احتفلنا بهذه الذكرى بتقديم مشاريع للتنمية المستدامة او خلاصات لهذه التنمية في السنتين الماضيتين. أحببنا اليوم ان نحتفل بهذا اليوم من خلال إجتماع خصص للقانون الذي أقر أخيراً في آخر جلسة لملجس النواب، وهو قانون المخطوفين والمخفيين قسراً، وهو من أهم القوانين التي انجزها مجلس النواب وهو جد متقدم وجريء من أجل طي صفحة الماضي.

كل النصوص واضحة في هذا الموضوع بما يبرد قلوب الأهالي الذين يناضلون من أجل معرفة مصير أبنائهم، وهذا الموضوع واضح لأنه لا يتطلع إلى نكء الجراح وإلى الماضي، بل إلى المستقبل، وبالتالي نحن نسجل لمجلس النواب هذه الخطوة الكبيرة التي عمل الجميع عليها، وهذا القانون نهديه إلى روح غازي عاد المناضل الكبير الذي توفي ولم يحضر ولادة هذا القانون وإلى السيدة المناضلة وداد حلواني وإلى الزملاء في لجنة حقوق الإنسان في المجلس الماضي والحاضر، وخصوصاً الزميل غسان مخبير الذي عمل في اللجنة الفرعية وفي لجنة الإدارة والعدل طيلة جلسات طويلة. وأريد ان اقول أن دورنا لن يقتصر على إقرار هذه القانون، بل سنتابع من خلال عملنا الرقابي، أن الحكومة المقبلة عندما تنفذ مندرجات هذا القانون سنقوم بالشق المتعلق بنا، وسنفتح قريباً باب الترشيحات لدخول الهيئة الوطنية المستقلة بما ينص عليه القانون بالشق المختص بالمجتمع المدني واهل المفقودين. وطبعاً الحكومة تختار من بينهم بحسب نصوص القانون وتختار من الأفرقاء الآخرين من اجل إتمام إنجاز هذا القانون بشقه التنفيذي في مجلس الوزراء.